الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية

(عدد 2023/47)

رئيس اللجنة: محمد ماجدي

نائب الرئيس: بثينة الغانمي

المقررة: ريم المعشاوي

فيفري 2024

مسار دراسة مشروع قانون أساسي

- تاريخ ورود المشروع: 07 ديسمبر 2023
- تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 09 ديسمبر 2023
- جلسات اللجنة: 18 جانفي 2024

24 جانفي 2024: الاستماع إلى وزيرة التجارة وتنمية الصادرات.

14 فيفري 2024: المصادقة على تقرير اللجنة.

- قرار اللجنة: الموافقة بإجماع أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة: محمد ماجدي

مقررة اللجنة: ريم المعشاوي

تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسّوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية

(عدد 2023/47)

I. التقديم:

تُعتبر السّوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي "الكوميسا" من بين أكبر وأهمّ التجمّعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية من حيث عدد الدّول الأعضاء والمساحة الجغرافية والنّاتج الدّاخلي الخامّ، وخاصة من حيث عدد السكان والمستهلكين بما يفتح آفاقًا رحبة للصّادرات التّونسية من سلعٍ وخدماتٍ للتّواجد بالأسواق الإفريقية. وتتمتّع هذه السوق بمواردَ طبيعيةٍ كبيرةٍ وإمكاناتٍ تنمويةٍ هائلة، تجعلها من بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية الرّئيسية وشريكا ذي إمكاناتِ تأثير كبيرة على السّاحة القارّية والدّولية.

وقد انضمت بلادنا إلى هذا التجمّع الاقتصادي سنة 2019، وانخرطت في منطقة التبادل الحرّ للكوميسا في جانفي 2020، وذلك في إطار توجّهاتها الاستراتيجية لتنويع الأسواق واكتساح أسواق جديدة وسعيا إلى التّخفيف من الآثار المرتبطة بالأزمات الاقتصادية العالمية، وتجسيمًا لمبادئ الاندماج الإفريقي وأهمّية التعاون جنوب جنوب.

ويتطلّب هذا الخيار الاقتصادي جملة من الإجراءات بما في ذلك التزام بلادنا، طبقا للفقرة 4 من الفصل الخامس من معاهدة الكوميسا، بمنح السّوق المشتركة وموظفيها الامتيازات والحصانات الممنوحة للمنظّمات الدولية المماثلة في أراضيها. كما يقتضي أن تلتزم بلادنا بتطبيق قرارات مجلس وزراء التّجارة للكوميسا التي تكتسي صبغة الزامية للدّول الأعضاء طبقا للفقرة 2 من الفصل العاشر للمعاهدة المنشئة لهذه المجموعة

الاقتصادية التي صادقت عليها بلادنا بمقتضى القانون الأساسي عدد 33 لسنة 2019 المؤرخ في 10 أفريل 2019.

وفي إطار ممارسته للصّلاحيات الممنوحة له، أصدر المجلس الوزاري للسّوق المشتركة اتّفاقية بشأن الامتيازات والحصانات في 20 ديسمبر 1983 والمعروفة أيضا باسم "الإشعار القانوني عدد 2 لسنة 1983" والتي نشرت في الجريدة الرّسمية للكوميسا، وهي تمنح الأمانة العامة للكوميسا وموظفيها والمؤسسات التابعة لها وممثلي الدول الأعضاء المشاركين في أعمال رسمية للكوميسا، جملة من الامتيازات والحصانات بمناسبة تنظيم أو المشاركة في أعمال رسمية للكوميسا بما في ذلك الإعفاء من سداد الضرائب أثناء المهمة والتي تشمل الأداء على القيمة المضافة (TVA) وكلفة الخدمة، مثل كلفة خدمات المسافرين والإعفاء من رسوم التأشيرة.

وقد تم التأكيد على هذا الإجراء خلال الاجتماع 42 لمجلس وزراء الكوميسا الذي انعقد يوم 10 نوفمبر 2021 والاجتماع 43 الذي انعقد بتاريخ 01 ديسمبر 2022، كما تم التنصيص على وجوب إبرام اتفاقية إطارية لغرض تنظيم المسائل المتعلقة بالامتيازات والحصانات التي يتعيّن الاعتراف بها ومنحها، من قبل الدّول الأعضاء، للأمانة العامة للكوميسا والمؤسسات التابعة لها وموظفيها وخبرائها وممثلي الدول الأعضاء فيما يتعلق بجميع الاجتماعات وورشات العمل ومختلف الأنشطة التي تعقدها في البلد المضيف.

وتحتوي الاتفاقية المعروضة للمصادقة على ديباجة واثني عشر فصلا تهم اجتماعات وورشات العمل والأنشطة التي تنجزها الكوميسا والمؤسسات التابعة لها بالدول الأعضاء والامتيازات المسندة بمناسبة تنفيذ هذه الأنشطة إلى موظفي الكوميسا وخبرائها وممثلي الدول الأعضاء المشاركين فيها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بلادنا تشارك بصفة منتظمة وبفاعلية في كافة الاجتماعات والأنشطة وورشات العمل التي تنظمها الأمانة العامة للكوميسا والمؤسسات التابعة لها سواء في مقر الأمانة العامة بدولة زمبيا أو في بقية الدول الأعضاء بالكوميسا.

وسيمكن إبرام هذه الاتفاقية من تدعيم قدرات الموظفين التونسيين في مختلف المجالات الفنية ومزيد استفادة المتعاملين الاقتصاديين من التسهيلات التي توفرها اتفاقية الكوميسا، بالإضافة إلى أهمية تعزيز تواجد الكفاءات التونسية في هذه المنظمة والمؤسسات التابعة لها.

وعليه، فإنه من الأهمية بمكان أن تحظى بلادنا بإمكانية تنظيم احتضان أنشطة الكوميسا أو المؤسسات التابعة لها.

وستمنح تونس للأمانة العامة ولموظفيها والمؤسسات التابعة لها، عند ممارستها لنشاطها بالتراب التونسي، بمقتضى هذه الاتفاقية، جملة من الامتيازات والحصانات والاعفاءات والتسهيلات لحسن أداء عملها.

ومن فوائد هذه الاتفاقية على بلادنا دعم الحضور التونسي في مختلف الأنشطة وتمكين الخبرات التونسية من التواجد الفاعل لخدمة مصالح بلادنا والعمل على استقطاب عدد هام من التظاهرات والفعاليات لتنظيمها بتونس، وهو ما يمكّن من مزيد إشعاع بلادنا على مستوى القارة الإفريقية والعالم، بالتوازي مع المزايا الأخرى على بعض القطاعات الاقتصادية والسياحية والترويج لتونس كبلد مضياف وكوجهة سياحية متميزة وكذلك كفضاء مشجع للتجارة والاستثمار.

II. أعمال اللجنة:

تعهدت لجنة الصناعة والتّجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة بالنّظر في مشروع هذا القانون الأساسي بمقتضى الإحالة الواردة عليها من مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 09 ديسمبر 2023، وشرعت في دراسته خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 18 جانفي 2024 استنادا إلى وثيقة شرح الأسباب وما تضمّنته من معطيات ونص الاتفاقية ونص مشروع القانون في فصله الوحيد.

على إثر تلاوة ما تضمنته وثيقة شرح الأسباب ونصّ الاتفاقية، أشار السيد رئيس اللجنة إلى أنه كان على وزارة التّجارة وتنمية الصّادرات إرفاق هذا المشروع بدراسة حول جدوى هذه الاتفاقية وتقييم مردوديتها على الاقتصاد التونسي لتيسير الإلمام بمختلف جوانبها.

كما ثمّن أعضاء اللجنة هذه الاتّفاقية حيث أكّدوا على أهمّية فتح أسواق جديدة للمبادلات التجارية والآفاق الواعدة التي تخولها للاقتصاد الوطني، مطالبين بتقييم مردوديتها ودراسة فاعلية الإجراءات التي تضمّنتها، للوقوف على إيجابياتها وسلبياتها والبحث في سبل تطويرها. وللرّفع من مستوى الاستفادة الاقتصادية والتّجارية، فيما نبّه شقّ آخر من أعضاء اللجنة إلى السّلع التي تغزو الأسواق التونسية وفي جانب منها لا تستجيب لشروط السلامة الصّحية وتهدّد المنتوجات الوطنية.

وأوضح أحد أعضاء اللجنة أنّ مشروع القانون الأساسي المعروض على أنظار اللجنة إنما يتعلّق باستضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية، في حين أنّ اتّفاقية التّجارة بين الجمهورية التّونسية والسّوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي التي تضمّ 21 دولة، قد انضمّت إليها تونس في جويلية 2018. ودخلت حيّز النّفاذ على المستوى القانوني في جوان 2019، وأضاف أنّها تندرج في إطار الوحدة الاقتصادية والتّجارية والتكامل الإقليمي بين الدّول الموقّعة عليها، خاصّة أنها تعتبر من بين أكبر التجمّعات الاقتصادية لامتدادها الجغرافي وعدد سكّانها وارتفاع الناتج الدّاخلي الخام، ومن شأنها أن تُسهم في تثمين المنتوجات التّونسية مثل القوارص والتّمور والزّيوت، وصناعة الخزف والسّيراميك التي تعيش عدّة صعوبات في السّوق المحلّية بحكم المنافسة وصعوبة التسويق.

وفي ذات السياق، دعا عدد من أعضاء اللجنة إلى الاستفادة خاصّة من التّسهيلات الدّيوانية والإعفاءات الجمركية التي تكفلها الاتفاقية للموقعين عليها، معوّلين على الإمكانيات الواعدة التّشغيلية للكفاءات والإطارات التونسية في شتّى الاختصاصات.

وفي هذا الصّدد، اقترحت اللجنة الاستماع إلى وزارة التّجارة وتنمية الصّادرات للاستنارة برأيها حول هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى الاطلاع على مختلف الاتّفاقيات التّجارية الأخرى التي وقّعتها تونس مع التأكيد على حسن استثمار الموقع الاستراتيجي والمتميّز لتونس الذي يمثل نقطة تقاطع تجمع بين الامتداد الأوروبي والعمق الإفريقي.

وخلال جلستها المنعقدة بتاريخ 24 جانفي 2024 المخصّصة للاستماع إلى السيّدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات، اعتبر السيّد رئيس اللجنة في الافتتاحيّة أنّ التّداول في الاتّفاقية المعروضة على أنظار اللجنة هي مناسبة لتوسيع النّقاش حول مجمل الاتّفاقيات التي انضمّت لها تونس في نفس هذا السّياق، والوقوف على مختلف نتائج التّقييم والمراجعة.

وقد تولّت السيّدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات تقديم عرض تفصيلي حول مضامين الاتّفاقية، موضّحةً في البداية أنّ الكوميسا هي منظّمة حكومية دولية تضمّ 21 بلدا تجمعهم منطقة تبادل حرّ، وتمثّل

إحدى المجموعات الاقتصادية الاقليمية الثّمانية المعترف بها من قبل الاتّحادِ الإفريقيّ، وتقع أمانتها العامّة في العاصمة الزّمبية "لُوسَاكَا"، حيث تمّ توقيع المعاهدة المنشئة للسّوق المشتركة بتاريخ 05 نوفمبر 1993.

كما أبرزت أنّ هياكل صنع القرار بالكوميسا تتمثّل في القمّة التي تجمع رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاءِ ومجلس الوزراء ومحكمةَ العدل واللجنة الحكوميّة واللجانَ الفنّية والأمانة العامّة، وهي تضمّ حوالي 12 مؤسّسة مختصّة، حيث يحقّ للبلدان الأعضاء اختيار الانضمام إليها وفقاً للوثيقة التأسيسيّة الخاصّة بكلّ منها، على غرار بنك التّجارة والتّنمية، والمعهد الإفريقي للجلود، ولجنة المنافسة، ومجلس الأعمال التّجارية ورابطة النّساء صاحبات الأعمال، واعتبرت أنّ الانضمام إلى هذ المؤسسات والمساهمة في ميزانياتها اختياري، موضّحة في هذا السّياق أنّ هناك مؤسّسات يقتصر الانخراط فيها على ممثلي القطاع العامّ، بينما هناك مؤسّسات أخرى تضمّ الناشطين في القطاع الخاص.

وأضافت أن جميع الدّول الأعضاء تشارك في منطقة التّبادل الحر، وتتمتّع بتخفيض جمركي قدره 100% على جميع السّلع، كما أوضحت أنّ الامتداد الجغرافي لدول المجموعة يقدّر بحوالي 12 مليون كم^2 وإجمالي السكّان يبلغ 640 مليون ساكن، بالإضافة إلى النّاتج الدّاخلي الخام الذي يصل إلى 1 بليار دولار أمريكي، مبيّنة أنّ مبادلات الكوميسا مع بقية دول العالم بلغت 272 مليار دولار في سنة 2022 هذا بالنسبة للواردات، أمّا فيما يتعلق بالصادرات فقد بلغت 204 مليار دولار. معتبرة أنّ هذه المعطيات تجعل منها فضاء اقتصاديا محفّزا للتّبادل التّجاري بين تونس والبلدان المنخرطة في هذه الاتّفاقية، خاصّة في مجال المحروقات والوقود، والمواد المصنّعة، والمواد المنجمية والمعادن والمنتوجات الغذائية.

أمّا في باب المبادلات التّجارية البينيّة فقد بلغ حجم الصّادرات حوالي 14 مليار دولار فيما تمثل السّلع المصنّعة نسبة 47,5 % من الصّادرات داخل السوق الإفريقية. وتعتبر مصر وزمبيا وكينيا وجمهورية الكونغو الدّيمقراطية من أهم الدّول المصدّرة، بينما تحتل الجمهورية التونسية المرتبة الخامسة في سلّم ترتيب الدّول المصدّرة بنسبة 6,6%.

وأبرزت أن تونس حقّقت عديد المكاسب من خلال الانضمام إلى هذه المنظّمة الافريقية على مستوى القدرة التنافسية للمنتجات المصدّرة نتيجة تبسيط الإجراءات وإلغاء الأداءات الجمركية وتنوّع الأسواق، إلى جانب فتح الآفاق للخدمات التونسية للتّموقع في دول شرق وجنوب إفريقيا. وتسهيل انتصاب المؤسّسات التونسية في منطقة الكوميسا وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التّعاون الثنائي.

وأفادت أنّ حاصل الميزان التّجاري طيلة الخمس سنوات مع الكوميسا كان إيجابيا حيث تضاعف خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2019 وسنة 2023 بست مرات، وتتمثل أهمّ الصّادرات التّونسية في إطار الاتفاقية في موادّ البناء، المواد الورقية، والزيّوت النباتية والحيوانية والموادّ الغذائية والمعدّات الكهربائية، كما تعدّ هذه الاتفاقية فرصة للاستثمار الخاص لتعزيز تواجده الخارجي ودعم الحضور التونسي في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

كما أكّدت السيدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات سعي الوزارة إلى تعزيز انخراط تونس في عديد البرامج المنبثقة عن الكوميسا، مثل إنجاز ورشات وطنية قطاعية، ودورات تكوينية، بحضور ومشاركة خبراء من المنظّمة، إلى جانب برمجة ورشتين قطاعيتين خلال سنة 2023، حول الحواجز غير الجمركية للكوميسا، والنّقل واللوجستيك، والمشاركة المستمرّة في اجتماعات الأمانة العامّة والمؤسّسات التّابعة لها، بالإضافة إلى الانخراط في البرنامج النّموذجي لاعتماد شهادة المنشإ الإلكترونية من خلال برمجة ورشة وطنية لفائدة مختصي الدّيوانة وغرف التّجارة ضمن فعاليات النّشاط المبرمج لسنة 2024 .

وضمن برنامج الدّعم الفنّي في مجال تراتيب الصّحة والصّحة النباتية، بالتّعاون مع منظمة الأغذية والزّراعة للأمم المتحدة (FAO)، بيّنت السيدة الوزيرة أنّ تونس أعدّت برنامجا متكاملا لتنظيم ورشة إقليمية خلال سنة 2024، لفائدة المورّدين والوزارات والهياكل المعنية بمراقبة المواد الغذائية عند التّوريد، وذلك بحضور المختصّين من مختلف دول الكوميسا لتبادل التّجارب وتبسيط إجراءات المراقبة. كما تم التّعاقد مع مختصّين في مجال البذور عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري لإنجاز مهمّات في مجال البذور ضمن برنامج توحيد سياسة البذور بدول الكوميسا.

وحول مشروع توسعة معبر رأس الجدير وتهيئته، أشارت السيّدة الوزيرة إلى أنه تمّ توجيه طلب للأمانة العامة للكوميسا من أجل تقديم الدّعم الفنّي والمالي لإنجاز المشروع، وقد أعربت عن موافقتها المبدئية من خلال برمجة المشروع ضمن المشاريع الإقليمية ذات الأولوية. وأوضحت أن المشروع يهدف إلى الارتقاء بخدمات المعبر للاستجابة إلى المعايير الدّولية حتى يصبح البوابة التجارية نحو إفريقيا، مما يسهل تدفّق السلع والخدمات بين تونس وليبيا ومصر وجمهورية الكونغو الديّمقراطية وبقية الدّول الأعضاء.

وتعرّضت السيدة الوزيرة إلى مشاركة تونس في برنامج "خمسون مليون امرأة افريقية تتكلم" وهو برنامج تشرف عليه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، ويتمثل في بعث منصة رقمية متحركة تمكّن النساء صاحبات الأعمال من التّواصل فيما بينهن وتبادل المعلومات والخبرات والحصول على التّمويلات الضرورية لمشاريعهن، إلى جانب إنجاز برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسّسات الصّغرى والمتوسطة التي يديرها الشباب والنساء بالتّعاون بين وزارة التّجارة وتنمية الصادرات والغرفة الوطنية للنساء صاحبات الأعمال ورابطة النساء صاحبات الأعمال التّابعة للكوميسا.

ودعما للصناعات التّحويلية والإسهام في التّرويج لها، أفادت السيدة الوزيرة أنّ تونس انضمّت إلى برنامج الأسواق الشاملة للإنتاج، وقد تمّت موافاة إدارة البرنامج بقائمة في 30 مؤسّسة تونسية ناشطة في مجال الصّناعات الغذائية من كافّة جهات البلاد خاصّة في مجالات الجلد والمنتجات الجلدية والغذائية، والبستنة وغراسات الزينة، على أن يتمّ إعداد برنامج لتقديم الدّعم الفنّي والمالي لهذه المؤسّسات ومساعدتها على الإشعاع الخارجي.

وبالنسبة إلى لجنة المنافسة المنبثقة عن المنظّمة، أوضحت أن تونس انخرطت فيها وتمّ إحداث حساب أموالٍ مشاركةٍ بميزانية الدّولة ضمن مهمّة التّجارة وتنمية الصّادرات حيث يتضمّن هذا الصّندوق الموارد المتأتية لفائدة الجمهورية التونسية من لجنة المنافسة للكوميسا مخصّصةً لدعم القدرات التّنافسة.

وأكّدت السيدة وزيرة التّجارة وتنمية الصادرات التزام تونس بالإطار القانوني الذي انبثقت عنه الكوميسا لدخول بنودها حيز النّفاذ، مع ملاءمة التشريع الدّاخلي للأطر القانونية لاتفاقية السّوق المشتركة

للشرق والجنوب الافريقي، إلى جانب إرسال نسخ من جميع التشريعات الهامّة الحالية والمستقبلية والجرائد الرّسمية إلى الأمانة العامّة للكوميسا، إضافة إلى منح العاملين في هذه المنظمة الامتيازات والحصانات المخوّلة للمنظمات الدولية المماثلة في الجمهورية التونسية، لاسيما الإعفاء من سداد الضّرائب أثناء المهمّات وتشمل الأداء على القيمة المضافة وكُلفة خدمات المسافرين والإعفاء من رسوم التّأشيرة.

وتعلّقت تدخّلات السادة النوّاب أعضاء اللجنة واستفساراتهم وملاحظاتهم بمختلف جوانب الاتّفاقية ومحاورها وصلتها بالشّراكات التي أبرمتها تونس مع عدد من الأقطاب الاقتصادية.

ونظرًا إلى جملة الإجراءاتِ والتّسهيلاتِ التي تَضْمنُها هذه الاتّفاقية للاقتصاد التّونسي عمومًا وللقطاع الخاص بصفة خاصّة، دعا عدد من أعضاء اللجنة إلى ضرورة التّعجيل بالمصادقة على اتّفاقية الاستضافة وتفعيلها، لتعزيز الاستثمار الخارجي والمساهمة في تنمية الصّادرات وفسح المجال للكفاءات التّونسية خاصّة في مجال الخدمات الهندسيّة وأشغال البناء ومدّ الطرقات والكهرباء للاستفادة منها، إلى جانب دعم التّجارة البينيّة التي تشمل مختلف المنتَجات الوطنية، مع التّركيز على توريد الموادّ الأساسية التي تحتاجها الصّناعة التّونسية، كما وقع التّطرق إلى إقامة منطقة حرّة إفريقية للتّجارة لتلعب فيها تونس دورا استراتيجيا هامّا بحكم موقعها الجغرافي ودورها التّاريخي كهمزة وصل بين الحضارات والقارّات.

وفي هذا السّياق أكّد عدد من أعضاء اللجنة أنّه حان الوقت لمراجعة العديد من اتّفاقيات التّبادل التّجاري التي اتّضح عدم جدواها الاقتصادية، كما أسهمت في اختلال الميزان التّجاري، وأضرّت بالمنتوج الوطني الصّناعي والفلاحي، في ظلّ غياب الاستثمار في تثمين المنتوجات الوطنية للرّفع من قيمتها التنافسية في الأسواق الخارجية. هذا، وقد تمّت الدّعوة إلى ضرورة الاطّلاع على قائمة السّلع ومختلف المواد المورّدة التي تتمتّع بالإعفاءات الدّيوانية، لحماية المنتوجات التّونسية المماثلة.

فيما تطرّق عدد آخر من أعضاء اللجنة إلى العمل على تطوير البنية التّحتية وتحسينها من موانئ تجارية ومعابر حدودية وطرقات وسكك حديدية وتوفير الأمن والسّلامة لمنظومة النّقل والمنقولات، ما من شأنه أن يعزّز التّبادل التجاري وتصدير المنتجات الوطنية، والدّعوة إلى تضافر جهود كل الوزارات خاصة وزارة الفلاحة

والموارد المائية ووزارة النّقل ووزارة التّجهيز والإسكان، وتباحث قابلية السّوق الإفريقية لاستيعاب المنتوجات الفلاحية والصّناعية خاصّة منتوجات قطاع النّسيج وآفاق تسويقها وفرص تصديرها للدّول الأعضاء، بالإضافة إلى مراجعة التّشريعات والإجراءات الإدارية والدّيوانية لتوفير كل ضمانات الفاعلية والجدوى، وكسب معركة المنافسة.

بينما تساءل بعض أعضاء اللجنة عن أسباب عدم انضمام الجزائر إلى الاتّفاقية بالرّغم من أنّه يعتبر أكبر شريك اقتصادي لتونس، خاصّة في مجال التزوّد بالنّفط والغاز، الأمر الذي قد يعفي تونس من جانب هامّ من تكلفة الواردات الجزائرية، كما عرّجوا على علاقة الاتفاقية بالمتغيّرات الجيوسياسية والتجمّعات الاقتصادية الإقليمية.

فيما أبدى أحد أعضاء اللجنة تخوّفه من اختيار المستثمرين الأجانب الوجهة التّونسية كمحطّة ظرفية لمجرّد الاستفادة من جملة الحوافز والمزايا، دون الإسهام في نشر التّكنولوجيا وتشغيل الكفاءات التّونسية. مقترحا إيجاد صيغ تفرض عليهم الدّخول في شراكة مع المؤسّسات التّونسية حتى لا تكون بلادنا مجرّد محطة عبور.

كما تقدّم عدد من النوّاب باقتراح دعم النّقل البحري والبرّي والجوّي للبضائع المصدّرة لتخفيض التّكلفة وكسْب رهان المنافسة، خاصّةً أنّ أغلب البلدانِ الإفريقية في طوْر النّموّ، حيث تعتبر القدرة الشرائية لشعوبها متواضعة على خلاف الحريف الأوروبي الذي يهتمّ بالجودة على حساب الأسعار.

هذا وقد توجّه البعض من أعضاء اللجنة بطلب استثناء تصدير الأدوية عبْر هذه الاتّفاقية، خاصّة في هذا الظّرف الماليّ الصّعب، والحال أنّ التزوّد بها على مستوى الصّيدليات يشهد ندرة ملحوظة، مع ضرورة التصدّي لعمليات التّهريب إلى دول الجوار بإحكام الرّقابة على المعابر.

وفي معرض أجوبتها عن تساؤلات السّادة النوّاب، وفي خصوص مشاكل التزوّد ببعض المنتوجات كالقهوة والسّكر والأرز وغيرها، أبرزت السيدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات أنّ حجم التّحديات التي تواجهها الوزارة كبيرة إزاء قلّة الموارد المالية، وشحّ الموادّ الأساسية التي ترافقها عديد الممارسات غير المشروعة مثل انتشار ظاهرة التّهريب والاحتكار والمضاربة وغلاء الأسعار، مبيّنة أنّ المرسوم عدد47 لسنة 2022

المؤرّخ في 4 جويلية 2022 المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 86 لسنة 1994 المؤرّخ في 23 جويلية 1994، المتعلّق بمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصّيد البحري، يتضمّن عديد النّصوص التّطبيقية المتمثّلة في القرارات المشتركة مع عديد الوزراء خاصّة وزير الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري ووزير تكنولوجيا الاتّصال ووزير التّجارة وتنمية الصّادرات لحلّ إشكال متابعة توزيع الموادّ الأساسية، وقد تمّ استكمال النّصوص التطبيقية وهي في طور الدّرس والمراجعة لانطلاق العمل بها.

وتفاعلا مع سؤال يتعلّق بتحديد قائمة المنتوجات الموردّة التي يمكن أن ينجم عنها إضرار بمنتوجات وطنية، أوضحت السيّدة وزيرة التّجارة وتنمية الصّادرات أنها تلقّت مراسلات من وزارة السّياحة ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري ووزارة تكنولوجيا الاتّصال في خصوص الموادّ المستثناة من التّوريد في نطاق هذه الاتّفاقية، وبالتّالي سيقع مراجعة القائمة النّهائية ورقمنتها لتيسير متابعتها.

وحول عملية تقييم الاتّفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، أفادت أنه تمّ توقيع مذكرة تفاهم حول "الشراكة الاستراتيجية والشاملة" مع الاتّحاد الأوروبي التي تشمل عدّة محاور من ضمنها التّجارة والطاقة المتجدّدة، وتجري حاليا عملية مراجعتها لإرساء شراكة عادلة ومتوازنة تحفظ للدّولة التونسية سيادتها وحقوقها الاقتصادية.

وعلى ضوء المراجعات التي حصلت سنة 2020، اعتبرت أنّ تونس حقّقت فائضا في الميزان التّجاري مع الاتّحاد الأوروبي على خلاف ما نشهده من عجز في اتّفاقية الشراكة التّونسية الرّوسية، وكذلك المعاملات التّجارية مع الطرف الصّيني، حيث كشفت أنّه لا تجمعنا به اتّفاقية في الغرض، وأشارت في المقابل، إلى أنّه بصدد التّفاوض للاستثمار في البنية التّحتية خاصّة فيما يتعلّق بمعبر راس جدير، إلى جانب التّباحث حول تركيز معمل للسّيارات والاستثمار في عدّة مجالات صناعية مثل صناعة البطاريات باستغلال مادّة الفسفاط.

أما فيما يتعلق بالسّؤال حول عدم انضمام الجزائر لاتّفاقية الكوميسا، بيّنت أنّه موقف سيادي وشأن داخلي خاصّ، وعلى العموم هي عضو في اتّفاقية منطقة التّبادل الحر" زليكاف"، موضّحة أنّ الجزائر في

نهاية الأمر تجمعنا بها علاقة خاصّة تقوم على التّعاون والتّكامل وفي ارتباط معها بعدّة اتفاقات تجارية واقتصادية. وهو نفس الوضع مع الشقيقة ليبيا.

وفي خصوص الأدوية، أشارت السيّدة الوزيرة إلى أنّه تمّ إقرار بعث وكالة كوميسا للأدوية خلال آخر مجلس وزاري للمنظّمة لضمان سهولة نفاذ المنتجات الطبية والدوائية بين الدّول الأعضاء، وقد أبدت تونس رغبتها في استضافتها، وسيتم إعداد ملفٍّ في الغرض لاستكمال الإجراءات.

وفي ذات السّياق، أوضحت أنّ المصنّعين في تونس يخضعون للمصادقة الإداريّة للأسعار وتحديدِ هامشِ الرّبح، وبالتالي إتاحة إمكانيةِ الترويج الخارجي يُعتبر فرصة لتحقيق الربحية وتعزيزِ آفاقِ تطوير الصناعةِ الدوائية من خلال إجراءِ البحوثِ اللازمةِ والتّجاربِ الضّروريةِ.

واعتبرت، في ختام مداخلتها، أنّ الاتفاقية تضمن عديد المزايا للاقتصاد الوطني عامّة والقطاع الخاصّ بصفة خاصّةٍ فيما يتعلّق بتنويعِ الشّركاءِ وتوسيعِ الأسواقِ، وأنّ هناك مساع لتفعيل الدّبلوماسية الاقتصادية في إطار التّنسيقِ مع التمثيليات السياحية والشؤون الاجتماعية ومركز النّهوض بالصّادرات، بتضافر كلّ الجهود في سبيل تحقيق نفاذِ المنتوج الوطني إلى هذه الأسواق، وتعزيز قدرة المستثمر التونسي على خلق فرص إضافية وكسب معركة المنافسةِ في فضاء أصبح قبلةَ العديدِ من أقطاب الاقتصادِ العالمي.

وفي ختام الجلسة قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون في فصله الوحيد بإجماع أعضائها الحاضرين.

وخلال جلستها المنعقدة بتاريخ 14 فيفري 2024 التي خصصتها للتداول حول تقريرها المتعلق بمشروع القانون الأساسي المعروض عليها والذي صادقت عليه بإجماع أعضائها الحاضرين بعد إجراء بعض التعديلات، أوصت اللجنة بتشريك مجلس نوّاب الشعب في جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة "الكوميسا" المزمع استضافتها في الجمهورية التونسية، وذلك في إطار العمل التشاركي والتكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

III.قرار اللجنة:

قررت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة الموافقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية بإجماع أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة
محمد ماجدي

مقررة اللجنة
ريم المعشاوي

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاقية استضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية

(عدد 2023/47)

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية الاستضافة بين حكومة الجمهورية التونسية والسوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي (الكوميسا) بشأن استضافة جميع اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا في الجمهورية التونسية، الملحقة بهذا القانون الأساسي، والموقعة من قبل منظمة السوق المشتركة بتاريخ 19 ماي 2023 ومن قبل حكومة الجمهورية التونسية بتاريخ 19 جوان 2023.